تحرك عاجل

تأييد الحكم على مدافع عن حقوق "البدون" الإنسانية

أيدت "محكمة التمييز" الكويتية، في 16 مايو/أيار، الحكم بالسجن سنة واحدة على عبد الحكيم الفضلي، المدافع عن حقوق "البدون" الإنسانية وأحد أفراد الفئة، وبإبعاده من البلاد بعد قضاء مدة الحكم. وهو مضرب عن الطعام منذ القبض عليه في 18 أبريل/ نيسان.

ففي 16 مايو/أيار، أيدت "محكمة التمييز" الحكم الصادر بالسجن سنة واحدة، يتبعها إبعاد المدافع عن حقوق "البدون" الإنسانية، **عبد الحكيم الفضلي**، من البلاد. وكانت إحدى المحاكم الابتدائية قد أدانته، في 29 يناير/كانون الثاني 2015، بارتكاب جرائم ضد النظام العام جراء مشاركته في تجمع سلمي، في 19 فبراير/شباط 2014، في منطقة تيماء، غربي مدينة الكويت. وعقد التجمع إحياء للذكرى السنوية للمظاهرات السلمية التي عقدت في فبراير/شباط 2011 لمطالبة الحكومة الكويتية بمنح حقوق المواطنة لأبناء فئة "البدون" المنعدمي الجنسية الذين يعيشون في الكويت. ولم تبد المحكمة اهتماماً بمزاعمه بأنه قد تعرض للتعذيب أثناء استجوابه. وفي 20 فبراير/شباط 2016، أيدت "محكمة الاستئناف" الحكم الصادر بحق عبد الحكيم الفضلي.

وقبض على عبد الحكيم الفضلي في 18 أبريل/نيسان بينما كان يشارك في تجمع سلمي خاص في منزل مسلم البراك، سجين الرأي وعضو البرلمان الكويتي السابق. وعبد الحكيم الفضلي محتجز الآن في "عنبر 4" من سجن الكويت المركزي، وهو قسم من السجن يخضع لإجراءات أمنية فائقة. وقد أعلن الإضراب عن الطعام منذ إيداعه السجن احتجاجاً على الحكم الصادر بحقه، واعتقاله منذ القبض عليه. ويخضع لفحوصات طبية من قبل طبيب السجن ثلاث مرات في اليوم، ويسمح له بإجراء مكالمات هاتفية منتظمة. بيد أن عائلته لا تستطيع التقدم بطلب لزيارته في السجن نظراً لمصادرة بطاقات الهوية الشخصية لأفرادها في وقت سابق من قبل "الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية"– وهو هيئة حكومية.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو الإنجليزية، أو بلغتكم الأصلية، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات الكويتية إلى الإفراج عن عبد الحكيم الفضلي فوراً ودون قيد أو شرط، وإبطال إدانته والحكم الصادر بحقه، نظراً لكونه سجين رأي معتقل لسبب وحيد هو ممارسته السلمية حقه في حرية التعبير والتجمع؛
- ضمان حمايته من التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، والسماح له على وجه السرعة بتلقي الزيارات من عائلته، وتلقي أية عناية طبية يمكن أن يكون بحاجه إليها؛
- حث السلطات على فتح تحقيق سريع ومحايد ومستقل في زعمه أنه قد تعرض للتعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة، ومقاضاة المسؤولين عن ذلك إذا ما توافرت أدلة كافية مقبولة، وفق إجراءات عادلة.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 10 مارس/آذار 2016 إلى الجهات التالية:

أمير دولة الكويت

سمو الأمير صباح الأحمد الجابر الصباح

الديوان الأميري، ص. ب. 1

الصفاة 13001، الكويت

فاكس رقم: 0559 2243 965+

بريد إلكتروني: amirsoffice@da.gov.kw

طريقة المخاطبة: صاحب السمو

النائب الأول لرئيس الوزراء

سعاد الشيخ محمد خالد الحمد الصباح

وزارة الداخلية

ص. ب. 12500،

الشامية 71655

الكويت

فاكس: 6570 2249 965+

بريد إلكتروني: info@moi.gov.kw

طريقة المخاطبة: صاحب السعادة

ونسخ إلى:

الرئيس

اللجنة حقوق الإنسان البرلمانية
مجلس الأمة الكويتي
ص. ب. 716،
الصفاة 13008 , الكويت
فاكس: 6331 2243 965+
بريد إلكتروني: ipu-grp@kna.kw
(في حقل الموضوع: رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان)

كما يُرجى إرسال نسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين لدولة لكويت في بلدكم. ويُرجى إدخال العناوين المحلية وفق ما هو مبين أدناه:
الاسم العنوان (سطر 1) العنوان (سطر 2) العنوان (سطر 3) رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني طريقة المخاطبة

يرجى مراجعة فرع المنظمة في بلدكم إذا كنتم تودون إرسال المناشدات بعد هذا التاريخ. وهذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل رقم: 16/102. ولمزيد من المعلومات:
https://www.amnesty.org/en/documents/mde17/3940/2016/en/

تحرك عاجل

تأكيد الحكم على مدافع عن حقوق "البدون" الإنسانية

معلومات إضافية

اعتقل عبد الحكيم الفضلي في 24 فبراير/شباط 2014، واحتجز في سجن الكويت المركزي لثلاثة أشهر. وأبلغ منظمة العفو الدولية أنه تعرض للضرب طيلة أربع ساعات فور القبض عليه وهدد بالاغتصاب. وأضاف أنه استجوب في غياب أي محام وتقدم بشكوى إلى نائب عام التحقيق بأنه قد تعرض للتعذيب على أيدي الشرطة لإجباره على توقيع "اعتراف". وقال إنه واجه أشكالاً أخرى من الإهانة الجسدية واللفظية خلال هذا الوقت، بما في ذلك حشر رأسه في أكياس بلاستيكية.

ويعيش في الكويت ما يربو على 100,000 نسمة من "البدون" عديمي الجنسية. وولد العديد من هؤلاء في الكويت وينتمون إلى عائلات عاشت هناك لأجيال. وعلى الرغم من الإصلاحات التي أعلنت عنها الحكومة في 2015، يواجه مجتمع "البدون"، المنعدمي الجنسية، قيوداً مشددة على حصولهم على الوظائف والرعاية الصحية والتعليم والدعم الحكومي الذي يتمتع به المواطنون الكويتيون. وعندما يقوم "البدون" بالاحتجاج للمطالبة بحقوقهم، غالباً ما يقابلون بالعنف والقمع. انظر تقريرنا الصادر في سبتمبر/أيلول 2013: "'البدون' في الكويت: ينبغي منح الجنسية الآن "للبدون" عديمي الجنسية" (http://amnesty.org/en/library/info/MDE17/001/2013/en/).

وحتى 1986، تمتع "البدون" بالحقوق نفسها التي كانت يتمتع بها المواطنون الكويتيون. ومنذ ذلك الحين، ومع ذلك، لم يتمكن آلاف "البدون" من الحصول على الخدمات الحكومية التي تستتبعها حيازة بطاقة الهوية الشخصية لأنهم لا يملكون سوى وثائق مؤقتة يعتمد تجديدها على ما تراه الدولة مناسباً. ولا يملك آلاف من "البدون" الآخرين أية وثائق، وغالباً ما يعتمدون في إقامة أودهم على إحسان المحسنين.

وتتسم إجراءات منح الجنسية، التي تشرف عليها هيئة حكومية تدعى "الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية"، بعدم الشفافية وتستند إلى معايير متقلبة. حيث يقيّم الجهاز المركزي الحالات ويصدر توصياته إلى "اللجنة العليا لتحقيق الجنسية الكويتية"، وهي هيئة حكومية تقرر منح الجنسية من عدمه.

وبسبب ما يواجهونه من تمييز، يقبل "البدون" الذين يتمكنون على العمل في القطاع العام أجوراً أقل وشروط توظيف أدنى من المواطنين الكويتيين. وكثيراً ما يدفع "البدون" رسوماً أعلى لتلقي الرعاية الطبية الأساسية التي لا يستطيعون الحصول عليها من مؤسسات الدولة. ويضطر آباء "البدون" أحياناً إلى إرسال أطفالهم إلى مدارس تتطلب دفع أقساط مدرسية، نظراً لأنه مستثنون إلى حد كبير من مدارس الدولة التي توفر التعليم المجاني، وعلى الرغم من وجود صندوق للتعليم ترعاه الدولة ويمكن أن يستفيدوا منه، إلا أن هذا الصندوق غير كاف. وفي أبريل/نيسان 2011، وعدت الدولة بتحسين حقوق "البدون"، بما في ذلك إعطاؤهم بعض المكاسب الجديدة، من قبيل شهادات الميلاد والزواج والوفاة، والرعاية الصحية المجانية، وفرصاً أفضل للحصول على الوظائف، ولكن ما زالت هذه تحتاج إلى الترجمة إلى أفعال. ونتيجة لذلك، ما برح مئات الآلاف من "البدون" محرومين من الحق في الجنسية، وفق ما يقتضيه القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وبدأ مجتمع "البدون" في 2011، مستلهماً في ذلك ما شهدته بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من مظاهرات عارمة، موجة من الاحتجاج السلمي، في فبراير/شباط، للمطالبة بالاعتراف بهم كمواطنين كويتيين. واستخدمت قوات الأمن القوة في تفريق مظاهراتهم وقبضت على المحتجين، الذين وجه إلى بعضهم الاتهام لمشاركتهم في المظاهرات.

وأبلغ رئيس وزراء الكويت منظمة العفو الدولية، في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2012، أن الحكومة سوف تمنح 34,000 من "البدون" الجنسية الكويتية، وتعالج ما يتبقى من حالات خلال خمس سنوات.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2014، أعلنت الكويت أنه أصبح باستطاعة عشرات الآلاف من "البدون" الحصول على "المواطنة الاقتصادية" لجزر القمر، وهو أرخبيل جزر في شرق أفريقيا. وطبقاً لهذا المقترح، سوف يسمح "للبدون" بعد ذلك البقاء في الكويت كمواطنين أجانب (انظر أيضا: www.amnesty.org/en/latest/news/2014/11/kuwait-playing-games-lives-more-bidun-residents/). وفي 16 مايو/أيار 2016، أعلنت سلطات جزر القمر أنها مستعدة للنظر في استقبال آلاف من "البدون" من الكويت إذا ما أثيرت المسألة بصورة رسمية.

الاسم: عبد الحكيم الفضلي
الجنس: ذكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل رقم 16/102، رقم الوثيقة (MDE 17/4057/2016)، الصادر بتاريخ 19 مايو/أيار 2016.